



الموضوع: جواب على سؤال شفهي صادر عن فريق العدالة والتنمية حول تفتيش مراكز الفحص التقني بعدد من المدن بالمملكة

يشرفني أن أخبركم أن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك قامت بعدة عمليات تفتيش همت جميع مراكز الفحص التقني المنتشرة عبر أرجاء المملكة عن طريق مكتب معتمد مستقل أو عن طريق مراقبي مركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق حيث أن عدد عمليات الافتحاص بلغ 702 عملية برسم سنة 2014.

وقد نتجت عن عمليات الافتحاص هذه، عقوبات مختلفة تتمثل في السحب المؤقت لرخصة شبكة تضم 25 مركزا تابعة لها لمدة 3 أشهر، كما تم توقيف مجموعة من خطوط المراقبة للمركبات ذات الوزن الخفيف والثقيل لمجموعة من مراكز الفحص التقني.

كما تم توقيف عدد من رخص الأعوان الفاحصين إما بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة حسب خطورة الاختلالات.

وقد تم عقد لقاء مع مهنيي قطاع المراقبة التقنية من أجل عرض حصيلة عمليات الافتحاص المبرمجة التي قام بها مكتب معتمد مستقل والتي شملت جميع شبكات ومراكز المراقبة التقنية وكذا الأعوان الفاحصين. وقد بلغ عدد هذه العمليات 450 افتحاصا، وقد مكنت هذه العمليات، بين مرحلتها الأولى والثانية، من الرفع من جودة و مردودية شبكات ومراكز المراقبة التقنية، وكذا الأعوان الفاحصين عبر العمل بحوالي 80 % من الملاحظات المدونة في تقارير الافتحاص.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء خرج بتوصيات تهتم أساسا بضرورة تجنيد جميع الفاعلين، من شبكات ومراكز وفاحصين ومهنيي المعدات للعمل على الرفع من جودة الخدمات لتحسين السلامة الطرقية، كما تم الاتفاق على دعم "الإتقان" و "الجودة"، وذلك بإحداث جائزة لشبكات ومراكز المراقبة التقنية وكذا الأعوان الفاحصين المتميزين.